

المحاضرة الثانية

اللغة العربية والتعريب العلمي في الأردن
في الحاضر ونظرة إلى المستقبل، قضايا وحلول

الأستاذ الدكتور عادل أحمد جرار

أستاذ الكيمياء - كلية العلوم

الجامعة الأردنية - عمان

السبت 3 محرم 1418هـ - 10 أيار 1997م

برزت قضية تعريب التعليم العالي في الأردن منذ عدة عقود واشتد الاهتمام بها منذ أسست أقدم جامعة فيه وهي "الجامعة الأردنية" فلم ينقطع البحث في هذا الأمر طوال تلك المدة سواء أكان ذلك في المجالس والمحافل الأكاديمية داخل الجامعات أم في الندوات والمؤتمرات العلمية الكثيرة المتخصصة التي عقدت في الأردن أو خارجه. فكان بعض تلك الندوات مخصصاً للموضوع دون غيره، لكن كاد أن لا يخلو أي اجتماع أو مؤتمر في أي مجال علمي أو تكنولوجي من إدراج الموضوع على جدول أعماله أو الخوض فيه وإصدار التوصيات بشأنه، من ذلك الاجتماعات في فروع العلوم الصرفة المختلفة أو العلوم التطبيقية أو الاجتماعات المهنية والنقابية كاجتماعات المهندسين والصيدلة والأطباء والزراعيين وغيرهم، كذلك لقي الموضوع اهتماماً في وسائل الإعلام من صحف وإذاعات صوتية ومرئية.

وفي عام 1976م نشأ مجمع اللغة العربية الأردني، وقد كانت نواة المجمع الأولى اللجنة الأردنية للتعريب والترجمة والنشر التي أنشئت في عام 1961م استجابة لإحدى توصيات مؤتمر التعريب الأول الذي عقد مستوى عربي عام 1961 في الرباط، ومنذ أن اتخذ المجمع اسمه وسمته الحاليين فإنه دخل بقوة إلى المداولات والمناقشات المتعلقة بالتعريب، ثم اتخذت مشاركته بعد حين شكلاً أشد قوة، فنولى دفة القيادة والريادة في مجال مهم هو إعداد الكتب العلمية باللغة العربية وما يتصل بها من قوائم المصطلحات والرموز العلمية، لكن مبادرة المجمع لم تستمر طويلاً في زخمها الأول لأسباب مرتبطة في معظمها بقلة المال أو انعدام التشجيع.

أما الجامعات، فكانت في واد آخر، لا يصدر عنها أي موقف ملتزم ولا تبادر إلى أي إجراء، واستكان العاملون فيها إلى ما اختطه الأفراد القلائل الذين بدأت بهم كلية العلوم في الجامعة الأردنية، وهم كانوا يعملون بعون من بعض المستشارين الإنجليز، ولم تشهد الجامعات بعد ذلك سوى مبادرات فردية أو حركات محدودة لجمعيات صغيرة من العلميين صمم أفرادها على أن يتخطوا نهجاً في التعريب لاقى من الصعوبات ما أحبط المساعي في معظم الأحيان، لكن لم يكتس أي من هذه المبادرات بالصفة الرسمية إلا نادراً وعلى استيحاء.

لذلك كان من حظ قضية التعريب في هذه العقود القليلة الماضية أن تكون بين مد وجزر، فكان إقرارها التعريب العلمي يبدو أحياناً قريب المنال، وقد يشهد تطبيقاً محدوداً لفترة قصيرة، ثم ما يلبث أن يتراجع، وكان التركيز دائماً ينصب على تعداد المصاعب وإبرازها دون أن يقوم المتراجعون بجهد حقيقي لتذليلها، وكان من شأن ذلك أن تتخذ أحياناً بعض القرارات المناهضة للعملية لا تلاقي مقاومة حقيقة، لأن معظم العاملين العلميين كانوا لا يبالون بذلك، أو لا يستطيعون شيئاً حياله، ومنذ ما يزيد على عشرة أعوام خيم الهدوء على القضية واستكان الجميع كما يبدو للواقع، وربما كان الوضع العام المتدهور للتعليم الجامعي والضائقة المالية التي تعاني منها الجامعات أكبر الهموم التي تشغل معظم الناس عن أي مبادرات جديدة للتعريب.

وقد شاء مجمع اللغة العربية أن يعهد لي بالتحدث أمامكم عن واقع التعريب في التعليم العالي في الأردن وأن أحاول عرض واقعه وأن أشارككم في مد البصر في مستقبله، وربما كان ذلك لأنني كنت خلال هذه العقود الماضية مشاركاً إلى حد ما في درجة عجلته إلى الأمام حيناً وكانت تلك العجلة تمر فوق قدمي راجعة حيناً آخر فأعاني من آلام ذلك التراجع.

وأذكر أنني اقترحت منذ حوالي عشرين عاماً تأسيس هيئة للتعريب والترجمة والنشر في حضان الجامعة الأردنية، وأن يتم إمدادها بالأموال والوسائل التكنولوجية المعينة على النجاح، وشهدت الجامعة الأردنية في منتصف السبعينيات نوعاً من التعاطف مع فكرة التعريب، فظهرت لجنة من أساتذة كلية العلوم والآداب للقيام بدراسة الأمر، وشاركت في هذه اللجنة التي وضعت مشروعاً متكاملًا للهيئة المقترحة، وقد تلقته رئاسة الجامعة في حينه ولم يخرج منها بأي نبت أو ثمرة، ولا بد أنه يقبع حتى الآن في أحد الملفات في رئاسة الجامعة.

وفي النصف الثاني من السبعينيات بدأ مجمع اللغة العربية في ترجمة عدد من الكتب العلمية المقررة في دوائر العلوم الصرف في الجامعة الأردنية، وجند لها نفرًا من أعضاء هيئة التدريس، الذين انتظموا في لجان شاركت في إحداها، وكان لكل لجنة منسق ومراجع، كما كان لكل كتاب مراجع عام علمي وآخر لغوي، وقد وصفت هذه التجربة بالتفصيل مع قائمة الكتب المترجمة (وتضم ثلاثة عشر كتاباً) في كتاب

اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث". كذلك ظهرت تلك التفاصيل في تقرير خاص صادر عن المجمع، وجرى تعميمه داخل الأردن وخارجه، وعرفت الجامعات العربية في الخارج بهذه الكتب واستفاد منها الكثيرون، ولا شك في أن تأثيرها خارج الأردن كان أكبر كثيراً من تأثيرها داخله لإحجام الجامعات الأردنية بما في ذلك من شاركوا في الترجمة عن استعمالها، وهذه الملاحظة العابرة عن تأثير التجربة الأردنية خارج نطاق الأردن تدفعني إلى أن أجعل هذا الحديث عاماً يتناول قضية التعريب، وعلاقتها بالوضع العلمي العام في دنيا العرب.

وقد رافقت المبادرات الفردية أو الجماعية الضيقة التي أشرت إليها قبلاً نشاطات في الترجمة والتأليف رغم ما يرافق نشير الكتب من صعوبات فنية وعقبات مالية، فقد بدأت الأبواب تتفتح قليلاً حين طرقها أصحاب الشأن، فجاء بعض العون من مؤسسات مثل مجمع اللغة العربية ومؤسسة عبد الحميد شومان، ثم بعد ذلك دور النشر الخاصة، وأذكر أنني أرسلت في عام 1980 رسالة إلى مؤسسة جون وايلي في نيويورك وهي من أكبر دور النشر العالمية، وأبدت رغبتني في ترجمة كتاب لهم في الكيمياء العضوية يفوق ألف صفحة، وبعد دراسة وتمحيص داما حوالي ستة أشهر وافقت الشركة على ذلك وأمدتني بالمال والوسائل الفنية حيث أعدوا الرسوم في مكاتبهم في نيويورك، وتولوا إخراج المخطوط، فكانوا يرسلون في مكاتبهم في نيويورك، وتولوا إخراج المخطوطة، فكانوا يرسلون لي تجارب المطبعة من نيويورك وأعيدها لهم هناك. وكانت مراجعة واحدة تكفي لدقتهم العالية، وظهر الكتاب عام 1983م في أجود ما يمكن طباعة وإخراجاً حتى أنهم حرصوا على أن تتقابل كل صفحة في النسخة العربية مع مقابلتها الإنجليزية ما أمكن، وما زال هذا الكتاب منذ ذلك الوقت مستخدماً في كثير من الجامعات وتعاد طباعته، ونشرت لي الشركة نفسها كتاباً مؤلفاً أعدته بناء على طلبها وهو ما زال أيضاً كثير الرواج. المهم في هذا الأمر أن هذا التحرك من جانبي كان أقوى دافع لأن تقوم مؤسسة جون وايلي بإنشاء مشروع خاص للكتب العربية أسمته الكتاب العربية "Wiley Arab book" وعاش ربحاً من الزمن ونشرت عبره العشرات من الكتب لمؤلفين ومترجمين من الأردن وغيره قبل أن يضعف، وحذت شركات النشر المحلية حذو شركة وايلي وساعدت في نشر كثير من الكتب العلمية، وصارت هي المبادرة أحياناً بطلب الكتب من المؤلفين،

وحظيت أنا نفسي من ذلك بالكثير، مما ساعدني على أن أضع ما ينوف على ثلاثين كتاباً شاركني في بعضها آخرون، منها ما تناول بعض الجوانب المتخصصة في الكيمياء، وكتباً أخرى في العلوم الميسرة للجميع وفي التكنولوجيا، وصار بوسعي أن أمارس التعليم باللغة العربية مستعملاً ما أعددت من كتب، وهو ما أقوم منذ أكثر من اثني عشر عاماً.

لكن الجهود الفردية لا يمكن أن تكون بديلاً للعمل المؤسسي حتى لو لاقى الدعم من دور النشر الباحثة عن الربح، لأنها تتردد كثيراً في إعادة طبع الكتاب أو تجديده وتحسينه أو حتى استبدال كتاب آخر به، واستعمال كتاب واحد لمدة طويلة وعدم وجود فرص لاستعمال غيره من الأمور المحبطة لعملية التعريب، فأبسط ما يمكن أن يقال إن ذلك الكتاب صار بالياً ومعلوماته قديمة، واستعماله للدراسة نوع من الجمود، وأذكر في هذا الصدد أنه ترجم كتاب في الكيمياء العضوية في مصر في الستينيات والأهم من مواد ذلك العلم، وإذا كان لقضية التعريب أن تستند إلى قاعدة صلبة وأن لا تتهاوى بعد نهضتها، فجب الحذر الشديد من الوقوع في هذا المأزق.

في العام الدراسية 1980-1981 شرعت أقسام كلية العلوم في الجامعة الأردنية في استعمال كتب الأحياء والرياضيات والجيولوجيا التي ترجمها مجمع اللغة العربية، وشملت هذه المبادرة 1302 من الطلاب، كما قام قسم الرياضيات في جامعة اليرموك باستعمال كتاب الرياضيات لتدريس 300 طالب، وكان توزيع طلاب الجامعة الأردنية كما يلي: 650 طالباً في قسم الأحياء و 600 طالباً في قسم الرياضيات و 52 طالباً في قسم الجيولوجيا، وفي نهاية ذلك العام استفتي الطلاب ومدرسوهم وأعضاء الهيئة التدريسية الآخرون والمترجمون حول العلمية، ومع أن الاستفتاء لم يشمل جميع هؤلاء الطلاب (أقل من النصف)، إلا أنه أسفر عن النتائج التالية:

- ١ - تراوحت نسبة رضى الطلاب عن الكتب المترجمة بين 60-80% حسب الكتاب، وكانت النسبة 70% في جامعة اليرموك.
- ٢ - تقاربت نسبة الراضين عن الكتب بين المترجمين (83%) مع تلك النسبة بين المدرسين (77%).

٣ - اتفق معظم المترجمين والمدرسين الآخرين على تقدير دور مجمع اللغة العربية.

٤ - رأى حوالي 75% من الطلاب المشاركين في الاستفتاء أن تستمر ترجمة الكتب اللازمة للسنوات اللاحقة.

لكن هذه المبادرة لم تعش إلا عامها ذاك، فعدت أقسام كلية العلوم لتمارس نهجها السابق في استعمال الكتب الإنجليزية.

وإذا نظرنا إلى تجربة مجمع اللغة العربية الأردني وما رافقها أو انبثق عنها بهدف التقييم نصل إلى الاستنتاج بأن أي جهد للتعريب يجب أن يكون مؤسسياً بالدرجة الأولى، وأن تكون المؤسسة التي تتولاه قوة تنفيذية، ومقدرة مالية وأخرى فنية لكي، تضمن عدم تجاهل منتجاتها ما دامت تأتي في مستوى جيد متجدد مسير لروح العصر، وهذا ما صار من المؤلف أن يعبر عنه بالقرار السياسي، وإن كانت القرارات السياسية تتهاوى أحياناً إذا لمراقفها ما يلزم لتنفيذها من وسائل.

موجبات تعريب التعليم العلمي

هناك الكثير من الأسباب التي تفرض علينا التعريب وتجعله قضية مصير، صارت مما تلهج به ألسن المناصرين أو حتى الذين لا يبالون كثيراً بالأمر، فهم مع التعريب إن طولبوا به، لكنهم لا يعملون شيئاً بشأنه، ومن هذه الأسباب ما يلي:

١ - اللغة العربية لصيقة بنا منذ الطفولة، وتظل كذلك حتى النفس الأخير، فهي اللغة الأم، وتعلقنا بها أمر بديهي لا يجب أن يكون موضع مناقشة.

٢ - ليست اللغة وسيلة للنطق والتعبير فقط، بل هي وسيلة التفكير قبل ذلك، ولا يمكن أن يستقيم التفكير ويصل إلى الاكتمال إلا إذا استوعبته لغة صاحبه، لذلك فإن تعريب العلوم مقدمة لتأصيل التفكير إذ يستند عندئذ إلى قاعدة اللغة الأم الأصلب.

٣ - حين يقرأ أي شخص كتاباً بلغته يكون جهده محصوراً في فهم ما تنقله العبارة من معان، أما قراءة كتاب بلغة غيرها فإنها تشتت الجهد حيث ينصرف جزء منه إلى فهم الألفاظ والتراكيب قبل أن يصل القارئ إلى

محاولة فهم المعنى، وإذا اختلت المهمة الأولى خرج القارئ بمعنى ناقص أو لم يخرج بشيء، وتتفق كل نظريات التعليم على أن التمثيل الصحيح للمعطيات يتطلب ضرورة للإبداع والابتكار، ومن البديهي أن الوصول إلى ذلك أيسر باستعمال اللغة الأم.

٤ - ليست الجامعات أماكن للتفكير المترف، إذ إن هدفها الأساسي هو خدمة المجتمع، وهذا صدق في كل بلد، انظر إلى الصهيونيين الأوائل الذين كانوا يخططون للاستيلاء على فلسطين، فقد كان من أوائل مساعيهم إنشاء الجامعة العبرية في القدس وترسيخها حتى قبل أن يتراءى لهم بصيص من الأمل في تحقيق حلمهم الأكبر وهو إنشاء الدولة.

ولا يمكن للمؤسسات العلمية العربية أن تحقق أهدافها إلا إذا كانت مرتبطة مع مجتمعاتها بجسر اللغة، فهي الوسيلة الوحيدة لربط المتعلمين والمتخصصين من جهة مع أفراد المجتمع الآخرين من جهة أخرى. ولا يمكن أن يكون هذا الجسر لغة أجنبية. ويتجلى هذا على أشده في موضوع نشر الثقافة العلمية بين الجماهير، وهو أمر في مثل إلحاح الترقى إلى مستويات عالية في العلوم والتكنولوجيا بالدرس والبحث، فالثقافة العلمية الجماهيرية ضرورة تملئها حالة مجتمعاتنا التي خيم عليها التخلف، حتى إن قسماً كبيراً من الجمهور ينصت بتسليم لمن يناصر العلم العدا.

فإذا اقتنعنا بضرورة الثقافة العلمية الجماهيرية التي تخلق الأجواء الصحيحة للعلم والتكنولوجيا، فلا بد من أن نكتب بالعربية علماً ميسراً يستطيع الأفراد العاديون استيعابه، ما دام من يكتبون في هذه المجالات سيأتون من خريجي الجامعات وحب أن يتلقوا دروسهم بالعربية، فلا مجال لأن يكتبوا لهذه الجماهير بلغة أجنبية.

٥ - لا يخلو أي بلد عربي مما صار "يدعى خطط التنمية"، ومثل هذه الخطط تفترض تعاوناً بين العلميين وذوي الاختصاص العالي، ومن يلونهم في طبقة وسطى تصلهم مع فئات العمال في مجالات التنمية، ووسيلة الاتصال الوحيدة بين هذه الفئات هي اللغة العربية.

٦ - أكثر اللغات الأجنبية انتشاراً في الجامعات العربية هي الإنجليزية، مع أن هناك شطراً لا بأس به يستخدم اللغة الفرنسية، فإذا فرضنا أن من تخرجوا

من بلاد ناطقة بالإنجليزية يتقنون هذه اللغة، وهو أمر غير مؤكد، فما حال من تلقوا تعليمهم العالي في بلاد أخرى، وهم كثيرون؛ لأن كل هؤلاء لا يعجزهم أن يدرسوا بالعربية.

٧ - في ظل الاحتلال اليهودي لفلسطين ذكر أنه قد تسلسل إلى دنيا الفنيين والصناع في المناطق المحتلة كثير من المصطلحات العبرية التي تخص العلوم والفنون التكنولوجية، وللتصدي لمثل هذا قبل أن يستشري وينقل إلى البلاد العربية الأخرى في ظل الواقع السياسي الحالي، لا بد من وضع الأمور في نصابها، ولا بد من تعريب التعليم العلمي الجامعي بفرعيه الأساسي والتطبيقي.

لقد كان المنطلق في سرد موجبات التعريب أن تطبيق التعريب ونجاحه أمران ممكنان، وعناصر هذا المنطلق هي في بعض جوانبها من أقوى الموجبات، لكن لا شك في أن التعريب مهمة تتطلب التغلب على بعض العقبات والمشكلات، لكنها مما يسهل تذليله وعند ذلك تؤتي العملية الثمار الطيبة، ولنا في تجارب البلاد التي تدرس العلوم بلغاتها فيض من الأدلة على ذلك، ونضيف إليه بعض التجارب الناجحة في العالم العربي كتجربة سورية التي كانت تعريب التعليم العالي فيها متواصلاً منذ عهد الاستقلال الأولى عدا حالات قليلة، كما أن هناك تجارب فردية لا بأس بذكر بعضها. فقد دأبت منذ أكثر من عشر سنوات على التدريس باللغة العربية في جو من المناهضة والمقاومة من نفر ممن حولي، وتشهد بنجاح التجربة نتائج استفتاء الطلاب حولها وهي نتائج أبلغت في حينها إلى المسؤولين، وقد كان في الوسع دائماً أن يوسع ميدان الدراسة إلى أكثر مما كان يحدث عند استعمال الإنجليزية، كما أن نتائج الطلاب كانت أفضل بشكل بارز.

وقد أشارت تجربة التدريس بالعربية في أول عقد الثمانينات في بعض أقسام كلية العلوم في الجامعة الأردنية وفي جامعة اليرموك إلى نتائج مشابهة.

وقد كانت للعربية تجربة سابقة ناجحة في مجال العلوم والفلسفة، حين كان العالم الإسلامي يحفل بمنارات العلم والمعرفة، وقد كتب ودرس بالعربية من علمائه من كانوا من أصل عربي أو من أصل غير عربي، بعد أن صارت العربية لغتهم ولغة من

يخاطبونهم من تلامذة وتابعين، ومن نجاح هذا الأسلوب في السابق نستمد الثقة بنجاحه اليوم، وحين اقتبس الغرب علوم العرب والمسلمين لم يتعلم العربية إلا ليرجم منها، وأخذ يدرس العلم ويكتبه بلغته السائدة آنذاك.

وفي عصرنا الحاضر يكاد لا يوجد من الأقوام من يعلم العلوم بلغة غير لغته إلا نحن، وهذه بلاد مثل فنلندا واليونان وبلغاريا وأسبانيا وتركيا والصين واليابان تعلم بلغاتها، ولا يستطيع مدع أن يقول إن ذلك أدى باليابان إلى التخلف العلمي، وأن تمسكنا بالتعليم بالإنجليزية أو الفرنسية أوصلنا إلى ذرى العلم، وهذه إسرائيل إلى جوارنا بعثت العبرية من ركودها وجعلتها أداة للتدريس العلمي، ليس لمجرد الفخر والتعصب، بل لأن المخططين هناك يعرفون أن اليهود حينما كانوا لم يتخلوا عن تعلم العبرية، ولذلك فهي اللغة التي بها يفهمون، ومن ألبأته ظروفه إلى الابتعاد عن العبرية وجد أن عليه أن يعود إليها، كما يفعل العالم اليهودي المهاجر من أمريكا ليعمل في إحدى الجامعات الإسرائيلية، فأول ما يفعله هو تعلم العبرية من جديد.

ونذكر في هذا المجال أيضاً حالة اليابان الخاصة، وهو البلد الرائد في عصرنا الحاضر في مجالات العلم والتكنولوجيا، فيذكر مؤرخو النهضة المعاصرة أن اليابان بدأت بالانفتاح على العالم الخارجي في أواخر القرن الماضي في الوقت الذي بدأت فيه مصر مثل هذا الانطلاق. اليابان كانت خلال كل هذه المدة السابقة شديدة التمسك بلغتها ومصر كانت تتذبذب بين التمسك بها وهجرها في ميادين العلم، فأى النهجين أهدى سيلاً؟ واليابانيون بصلاتهم التجارية والعلمية الهائلة مع العالم الخارجي يدركون أن ذلك العالم يجد صعوبة لا تُتكر في الإطلاع على ما لديهم إن كان باللغة اليابانية، لذلك وجدناهم يصبون الأموال والجهود الهائلة في الآونة الأخيرة، لتطوير الآلات الذكية التي تستطيع أن تترجم من اليابانية إلى أي لغة يريدونها الأجنبي ليصل إلى ما أرادوه أن يعرفه سواء أكان ذلك معلومات علمية أم تجارية، وقد قطعوا في ذلك أشواطاً واسعة.

واقع التخلف العلمي العربي

لا شك في أن المجتمعات العربية في أمس الحاجة إلى سلوك السبيل العلمي على جبهة عريضة، كما أن عليها أن تقفز قفزات واسعة تتجاوز بها ما سمي بعهد الصناعة لتصل مع الأمم الراقية إلى ما سمي عهد ما بعد الصناعة، فليس لديها من الوقت ما يسمح بالتراخي، فأين نحن من تحقيق هذه الحاجات الملحة؟

لم يشهد التاريخ البشري فترة كالعصر الحالي المتفجر بقوة التكنولوجيا ودور العلم القيادي، ما نجم عن ذلك من المنجزات الباهرة في ميادين مختلفة كالصحة والثروة القومية والقوة الذاتية لأي بلد مسته هذا العصا السحرية، وقد انعكس ذلك في صور عديدة كالنحر النسبي لأبناء هذه المجتمعات من أخطار الأوبئة والأمراض، ومن العناء الشديد في سبيل الرزق، وكتوفير أسباب كثيرة للعيش الهاني والسعادة. ولا ينكر أنه كانت لهذه التكنولوجيا وما نجم عنها مظاهر سلبية، لكن معالجة هذه المظاهر كانت من صلب العلم والتكنولوجيا، وأي دارس للموضوع سيجد أن دعم العلم والتكنولوجيا صار نمطاً راسخاً تقوم به الحكومات والمؤسسات الخاصة لأنها ترى فيه أفضل أنواع الاستثمار.

لكن العالم العربي والعالم الإسلامي، والعالم النامي الذي يضمهما بعيدة عن ذلك كله، فهنا تسود حالة من التخلف الواضح في ميدان العلم والتكنولوجيا لا تنفع في تغطيتها كل الأقوال التي تصدر عن المسؤولين حول تشجيع العلم، ولا كل الخطط التي تعد لإصلاح هذه الأوضاع.

وتشير الوقائع التالية إلى حقيقة هذه الحالة من التخلف:

١ تذكر إحصاءات الأمم المتحدة أن النصيب الأعلى من ميزانيات البحث والتطوير في العقد الماضي (97%) كانت في بلاد الشمال المتقدمة، أما البلاد العربية فكانت نسبتها من ذلك 0.5% وهي نسبة مقاربة لنسبة أقطار أفريقيا.

٢ عدد العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير يدل على التفاوت المشار إليه بصورة واضحة؟

عدد العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير لكل مليون من السكان

| | |
|------------------------------------|---------------------------------|
| أميركا الشمالية | 2500 (في الولايات المتحدة 2800) |
| أوروبا | 1500 |
| أسترالية | 1000 |
| أميركا اللاتينية، معظم آسيا أقل من | 500 |
| أفريقية والبلاد العربية (أفريقية | 50 تقريباً) |

3- ما سجل من براءات الاختراع عام 1980 مثلاً اشتمل على نصيب لا يتجاوز 6% لجميع بلاد العالم النامي، لكن التدقيق بين أن معظم ذلك جاء من فروع المؤسسات المتعددة الجنسيات أو من مواطنين من العالم المتقدم.

4- نجد في كتابات البروفيسور محمد عبدالسلام العالم الباكستاني الذي توفاه الله مؤخراً وقائع عجيبة، فهو يذكر أن مجموع ما خططت لإعداده كل أقطار العالم الإسلامي من الباحثين في مستهل التسعينات كان أقل مما خططت لإعداده إسرائيل بمفردها، ويذكر أيضاً فشله في دفع رؤساء دول العالم الإسلامي في مؤتمرهم عام 1973م لإنشاء مؤسسة إسلامية للعلوم على غرار مؤسسة روكفرفر. فبعد أن تنادوا للتبرع وصل المبلغ الملتزم به ألف مليون دولار، لكن معظمهم تناسى الأمر، فهو يذكر في عام 1985م حين عاد للموضوع أن ما دفع لم يزد عن مليون دولار، وبالطبع تهاوت الفكرة كلها، وقد اتسمت أقواله الأخيرة بحزن وبأس لأنه قال عندئذ إن العالم الإسلامي لم تعد تكفيه مؤسسة من هذا النوع بل هو بحاجة إلى عشرات منها أو أكثر، فلا عجب أن هذا العالم الفذ كان يعمل في إحدى البلاد الأوروبية.

ومع أن العالم العربي يعج بالجامعات، كما يوجد عدد غير قليل من مراكز البحث العلمي، إلا أن ما فيه من بحث علمي هو في الغالب امتداد للعلم في البلاد المتقدمة، نشأ بانتقال المتدربين بعد أن حصلوا على شهاداتهم العليا إلى الجامعات العربية، حيث واصل كل منهم خطأ بحثياً كان قد بدأه بإشراف واحد من العلماء في القطر الذي درس فيه، ويختلف حظ الباحث من الإجابة والإتقان حسب قدرته على الاتصال بمشرفه السابق أو العودة إليه بين حين وآخر، أما الانقطاع عن مراكز البحث الأجنبية هذه فإنه جاء على الأرجح، بأنواع من البحث والدراسات ذات المستوى المتدني، ولا تؤثر في تيار العلم العالمي.

وتتبدى لنا بعض أسباب التخلف العلمي العربي إذا استعرضنا بعض المظاهر السائدة في بعض جوانب التعليم العالي والصناعة والزراعة في البلاد العربية، ونجملها في ما يلي:

1- انخفاض الإنفاق الرسمي على الجوانب العلمية، التعليمية والبحثية، وضمن هذا نجد عدداً من المظاهر:

أ- تدني الدخل الذي يحصل عليه العاملون في المجال العلمي.

ب- تدني التجهيزات العلمية للتدريس والبحث سواء أكان ذلك يتعلق بعددها أم بمستواها.

ج- الواجبات التدريسية العالية للعاملين في الجامعات.

وكل هذه أسباب تؤدي إلى نتيجة واحدة هي انخفاض مستوى البحث كماً وكيفاً.

2- الضعف العام للصناعات، فهي في معظمها من الصناعات التحويلية أو المستعارة التي تقتبس نمطاً صناعياً محدداً من بلد المنشأ، فلا تترك مجالاً للتغيير، بل إنها لا تسعى إليه؛ لذلك فهي لا تتفق على البحث العلمي داخل المؤسسة، ولا تمنح للعلماء مالياً كما هو الحال في المؤسسات الصناعية في العالم المتقدم، فهناك نجد مجالات التعايش المشترك بين الصناعة والجامعات قائمة على نطاق واسع.

3- لا يختلف حال الزراعة كثيراً، فهي تستعير بعض تكنولوجيا الزراعة الحديثة، لكنها ما تزال مقصرة في المجال البحثي وفي المجال الإنتاجي، ويدل على ذلك أن مستوردات العالم العربي الغذائية تقدر بما يناهز مائة مليون دولار في اليوم.

1- التخبُّط في التعليم الجامعي، ومظاهره كثيرة منها:

أ- عدم ارتباطه بحاجات المجتمع من زراعية وصناعة وصحة وعمران وغيرها، وهذا الارتباط لا يأتي من فراغ، فهو يمكن أن يوجد فقط إذا كانت المؤسسات العلمية قد وصلت إلى مرحلة جيدة في المستوى التعليمي أو البحث الأساسي ومهر أفرادها في طرق البحث، وإذا مدت هيئات المجتمع ومؤسساته الاقتصادية يدها بالعون على البحث والتطوير.

ب- كثرة الأعداد في الجامعات وإطلاق القبول بحيث صار كل من ينهي المرحلة الثانوية يجد طريقة إلى جامعة، ومعنى هذا أن التعليم الجامعي لم يعد لنخبة مختارة لديها المؤهلات العقلية التي تناسب هذا النشاط، وصار مستوى هذا التعليم يعد ويحول تبعاً لمستوى المتوسطين أو حتى الضعفاء، فناله التدني المستمر.

ج- استعمال اللغات الأجنبية في التعليم العلمي العالي للعلوم الطبيعية وما ينبثق عنها من العلوم التطبيقية، وهو الجانب الذي نبحث فيه هنا.

وهذه المظاهر مترابطة يساند بعضها بعضاً، فاستعمال لغة غير العربية يؤثر سلباً على الطلاب الذين يقبلون في الجامعات، ويتفاقم الأمر بسبب التدني المستمر في مستواهم العام.

ولا ينتظر هذه الأحوال السائدة في التعليم الجامعي أن تجعله مكاناً لتفريخ العلماء والباحثين، وأي إصلاح يجب أن ينظر في سد كل الثغرات التي ذكرت ومنها بالطبع مسألة لغة التعليم.

وقد ينبري مناهضو التعريب إلى القول بأننا إن أردنا اللحاق بالأمم المتقدمة يجب أن نتبع نهجهم بما في ذلك استعمال اللغة الإنجليزية مثلاً لأنها أوسع اللغات العلمية انتشاراً، لكن هذه تعمية يتوجب علينا كشفها بذكر النتائج المترتبة على هذا الأسلوب وهي نتائج لم يحاول هذا الفريق أن يدرسها على نحو علمي دقيق.

النتائج السيئة للتأخر في التعريب

هل نحن على وعي بنتائج استمرارنا في إقصاء اللغة العربية عن ميدان التعليم الجامعي الأولى؟ ما من شك في أن هناك كثيراً من النتائج السيئة فبالإضافة للإساءة للغة العربية وامتهانها يمكن أن نذكر ما يلي:

1- استعمال لغة إنجليزية مشوهة في أغلب الأحيان، وأكاد أقول في كل الأحيان، لأن المدرسين القلائل الذين يتقنون اللغة الإنجليزية سيتنازلون عن التحدث بها شيئاً فشيئاً حين يجدون سداً بينهم وبين المتلقين.

2- عدم استيعاب الطلاب لما يلقي عليهم من المعلومات.

3- انصراف معظم الطلاب عن الهدف الأساسي وهو الاستيعاب إلى التعارك مع لغة الكتب الإنجليزية التي صار معظمها يلجأ إلى الغريب، ليرز ميزة تجله مفضلاً على غيره من الكتب الكثيرة التي تتناول الموضوع نفسه.

4- هناك أيضاً الحرج والمأزق الذي يقع فيه من تخرج من جامعة غير إنجليزية، فمحصوله من اللغة الإنجليزية لا يزيد كثيراً عن ما لدى طلابه.

وسأمر باختصار على بعض الأمثلة التي أعدها أعراضاً لهذا الداء الذي أصبنا به في محاولتنا للتعلم والتعليم، فقد أصبحت الكتب العلمية الأجنبية المتداولة تتوخى التراكيب الدقيقة والألفاظ الغريبة أحياناً لتأكيد المعنى، وهو أمر مألوف لدى الكتاب في أي لغة، ومن لم يكن متمكناً من اللغة الأجنبية لا يستقيم له المعنى حتى لو رجع إلى المعجم، وقد مرت بي أمثلة لذلك حين كنا نجد المترجمين لبعض كتب الكيمياء التي نشرها مجمع اللغة العربية، فقد قرأ أحدهم عبارة عجز عن فهم ما قصده المؤلف منها وهي:

The neophytes in chemistry classes...

فهو يتحدث عن الطلاب المستجدين ويشبههم بالغراس الجديدة أو الشتلات (neophytes) من باب التفنن اللغوي.

وقام آخر باستعمال المعجم ليترجم العبارة التالية حرفياً:

In retrospection we realize that...

فجاءت ترجمته "تدرك بمنظار الرؤية الراجعة أن الأمر..".

أما المؤلف فكان يقصد الإدراك المرتبط بالرجوع إلى ما سبق قوله عن الأمر، أو ما يتبين باستعراض ماضي القضية التي يجري بحثها.

فما بالك إذا كان من يطلع على هذه النصوص طالباً محصوله في اللغة الإنجليزية ضعيف جداً؟ هنا نجد أن الطالب يحار حتى لو كان فهم التعبير لا يتطلب محصولاً لغوياً عالياً.

فمنذ عقدين تقريباً كنت أدرس الكيمياء العامة بالإنجليزية لمجموعة من الطلاب المبتدئين في الجامعة، وأذكر أنني شرحت لهم مبدأ السالبية

(Electronegativity) وذكرت أن الفلور هو أعلى العناصر سالبية. وبعد ذلك في أحد الأسئلة عبارة هي:

The small electronegative fluorine atom...

ورفع أحاد الطلاب يده، ولما استفسرت عن سؤاله قال: ألم تقل لنا أن للفلور أعلى قيمة للسالبية، أليس ذلك متناقضاً مع ما في هذا السؤال؟ ويتبين أن الطالب قد قرن كلمة small بصفة السالبية، بينما هي في السؤال تشير إلى صفة أخرى لذرة الفلور، فهي صغيرة الحجم.

ولا ننسى أن الطلاب الذين كانوا يلتحقون بالجامعة قبل عشرين سنة كانوا أكثر مهارة من طلاب اليوم في اللغة الإنجليزية وفي غيرها، فلا يختلف اثنان في أن مستوى في المرحلة قبل الجامعية انحط في جميع نواحيه، بما ابتلي به من إمكانات مادية هابطة ومعلمين محبطين مادياً ومعنوياً.

والتعليم باللغة الأجنبية يعيق الدارس مهما كانت مرحلته الدراسية وتتمثل هذه الإعاقة في الجوانب التالية:

- ١ - لا يفهم جيداً ما يسمع من شرح.
- ٢ - لا يفهم ما يقرأ فهماً جيداً.
- ٣ - لا يجيد التعبير عن نفسه بالكلام.
- ٤ - لا يجيد التعبير عن نفسه بالكتابة.

إذا قرأ أو تكلم أو كتب فإنه يفعل ذلك ببطء ويستغرق وقتاً طويلاً، فلا يؤدي واجباته الدراسية على وجه جيد.

وقد أدرك مدرسو العلوم الطبيعية والتطبيقية في الجامعة الأردنية مثلاً جوانب الإعاقة هذه منذ سنين، لذلك تجد أن محاضراتهم هي بالعربية (العامة في الغالب) مع اختلاطها بالكلمات الإنجليزية، فنرى أُل التعريب تدخل على كلمة لم تعرب أو كلمة لم تترجم، ولكن مع إقرارهم هذا بعجز الطلاب عن المتابعة، فإنهم ما زالوا مصرين على أن يستعمل الطالب كتاباً إنجليزياً، فنتفاجم المشكلة لديه كما ذكرنا، لأنه يسمع شرحاً بالعربية ويجاهد ليتابع النص الأجنبي؛ لذلك وجد الكثيرون منهم أن من

الضروري أن يزوده بقائمة بالمعاني لكلمات هي في غالبها من غير المصطلحات العلمية كما أن معناها السياقي قد لا يتم التوصل إليه تماماً من المعنى القاموسي، وتطور هذا الأمر أحياناً من مجرد ورقات توزع بين حين وآخر إلى كتيب مجلد يباع للطالب.

ولو تفحصنا الأمر لوجدنا مثل هذا الوضع في الجامعات العربية الأخرى التي تصر على استعمال اللغة الأجنبية.

وإذا كان تعليم العلوم والتكنولوجيا الحديثة هو وسيلتنا لانتشال الأمة العربية من الواقع المتخلف علمياً واقتصادياً، فإن أي تأخير في تعميم التعريب في الجامعات سيجعل التعلق بهذه الوسيلة أبعد منالاً يوماً بعد يوم، وسيقينا في مستنقع التخلف لا نزيد على أن نكون تابعين للأقوام المتقدمة التي بدأت تضع أقدامها في عالم المعرفة الواسع في القرن الحادي والعشرين، ذلك إننا إن بدأنا اليوم فهمتنا هي تعريب الكتاب والمحاضرة وهي مهمة واسعة شاقة لا ريب، لكنها تبدو صغيرة بالمقارنة مع ما يليها، وقد يكون نجاحنا فيها محطة انطلاق لتعريب البحوث وشبكات المعرفة الإلكترونية التي تخزن المعلومات العلمية، وهي مهمة لا بد منها في مراحل لاحقة، أما حين تصبح المهام هذه كلها واجبة التنفيذ في وقت واحد فقد تكون ضخامتها مما يحجم عنه حتى المتحمسون المجهزين بالمال والوسائل، ولننظر في واقع العالم المتقدم اليوم، فعلى سبيل المثال ترتبط ثلاثة آلاف مدرسة في ألمانيا اليوم بشبكة الحاسوب الدولية (انترنت Internet) ونحن في الأردن ما زلنا نطمع في أن نربط إحدى الجامعات بهذه الشبكة، كذلك فقد أصبح البريد الإلكتروني أمراً مسلماً به في مكتب كل أستاذ في جامعة أمريكية، ولماذا لا نقول في أي جامعة؟ فقد زارنا حديثاً أستاذ في جامعة ماليزية وتتحدث عن البريد الإلكتروني لديه ولدى كل عضو من زملائه.

وفي مجابهة هذه النتائج السيئة التي تلقي بظلالها على عملية التعليم العالي، نعود إلى وضعنا المحلي قليلاً، فمع أن حركة التعريب في الأردن شاهدهت بعض البدايات الجيدة التي لم يكتب لها الاستمرار أو التطور مثل التجارب التي بدأت في بعض أقسام كلية العلوم في الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك، إلا أن الدعم الرسمي لهذه التجارب ولما قد يبدأ في المستقبل، مفقود تماماً.

فقد تعاقب على رئاسة أولى الجامعات في الأردن نفر ممن كان يرجى أن يقوموا بمبادرات تشجيعية أو داعمة، لكنهم لم يفعلوا شيئاً يذكر، كذلك وصل بعضهم إلى تولى وزارة التعليم العالي وخرجوا منها دون أي إنجاز في صالح التعريب.

عناصر عملية التعريب الأساسية

إذا نظرنا لقضية التعريب بشمولية، يجب أن نضيف إلى ما مر ذكره من واقعها بعض النظرات المستقبلية، وتكتمل هذه النظرة إذا فصلناها إلى محاور يستند كل منها إلى أحد عناصر العملية، وهي عناصر تصور أحياناً في شكل الصعوبات أو المعوقات، وعلينا عندئذ أن نمحص لنعرف مدى حقيقة هذه الدعوى أو تلك، وسأذكر أربعة محاور هي:

1- الأستاذ المؤهل للتدريس بالعربية

قد لا يوجد بين المختصين العلميين في الأردن إلا القليل ممن برعوا في اللغة العربية، لكن بما أنهم عرب نشؤوا على اللغة العربية يفترض أن لديهم المقدرة على التدريس بالعربية إذا توافر لهم النص العلمي الجيد، فلا أتصور وجود عقبة تحول دون أن يدرس أحدهم بالعربية، وإن كان قد يعجز عن التأليف والترجمة في موضوع تخصصه، وأقول "قد" لأنني لا أسلم تماماً بصحة دعوة العجز التي تثار أحياناً وكأن هؤلاء المختصين أجانب منتدبون للتدريس في الجامعات، فمن خبرتي التي بنيت بممارسة الترجمة والتأليف ضمن فريق وجدت أن من الممكن، بل والمفيد، الانطلاق بأفراد لا يدعون البراعة في العربية، ولا ينسب ذلك إليهم، إذا كانوا على استعداد لتقبل النصح وإجراء ما يلزم من التعديل والتغيير، فإنهم سرعان ما يكتسبون من البراعة والمقدرة ما يجعلهم أسرع في العمل وأكثر إتقاناً، وقد خرج من بين أيادي مثل هذه الفرق بعض من أفضل كتب الكيمياء بالعربية يجري استعمالها في عدد كبير من الجامعات والمعاهد العلمية.

ولا بأس من العودة إلى القول السابق وهو أن التدريس بلغة أجنبية في الجامعات عملية ليس لها من ذلك سوى الاسم، فيندر أن تجد أحداً يقتصر على استعمال اللغة الإنجليزية في محاضراته، بل إن معظمهم يشرح الدرس بالعربية العامية التي تنتشر فيها المصطلحات الأجنبية بعد أن اكتشف الجميع تقريباً أن هناك حاجزاً يحول بين

الطالب وفهم ما يلقي المحاضر إن تحدث باللغة الأجنبية فقط، لكن هذا النمط المشوه يؤدي إلى نتيجة مشوهة لأن الطالب يعود بعد ذلك بمفرده إلى الكتاب الأجنبي، ونتيجة ذلك كله أن ما يحصله الطالب لا يشكل قاعدة تمكنه من إقامة نقاش جيد لمشكلة علمية، ومنها حصل انقلاب في نمط الامتحانات وصارت مقتصرة على الأسئلة التي يختار فيها الطلاب واحداً من عدد من الإجابات الرمزية أو العددية، أما أسئلة المناقشة والتحليل فقد اختفت من أوراق الامتحانات، وصار الامتحان الشفوي من ذكريات التاريخ.

خلاصة الأمر إذاً انه لا توجد عقبة في هذا المجال، على أي حال حتى لو وجدت بعض حالات الضعف، فإن أي خطة شاملة للتعريب لا بد من أن تتولى علاج ذلك بالتدريب والتوجيه.

2- التعبير العلمي والمصطلح

من الصحيح أن البلاد العربية لم تصل إلى اتفاق في مجالات المصطلح واللغة العلمية، وربما لن تصل إلى ذلك بما هو متبع اليوم من أساليب، لكن رغم ذلك فإن التجارب المبتسرة التي شهدتها بعض الجامعات العربية والتجارب التي دامت إلى الآن أمدتنا بلغة علمية معقولة وبكثير من المصطلحات، بحيث نستطيع القول أن هذه كلها قاعدة معقولة لوضع الكتب أو ترجمة بعض الأصول الجيدة.

أما الاتجاه الرسمي في الأردن والعالم العربي عموماً فقد اتخذ من إعداد المعاجم العلمية أسلوباً على أن تكون هذه المعاجم عماد المؤلفين والمترجمين، وفي معظم الحالات كان التمسك بهذا النمط نوعاً من المماثلة لا أكثر، فما أسهل أن يتجنب أي مسؤول موقف الحسم، لأنه يقول لك، وملؤه الثقة بأصالة موقفه، إننا سنعرب حالما يتوافر لدينا المصطلح المقابل لكل تعبير علمي، والاسم المناسب لكل مادة علمية، ومن هنا صار هذا النمط في نفسه من أكبر معيقات التعريب، فإعداد المعاجم ما زال مستمراً منذ ولدت المؤسسات الثقافية التابعة للجامعة العربية، لكنه يسير على نحو سلحفائي، ولم تنتشر نتائج القليل مما أعد، تصوروا مثلاً أنه جرت محاولات عديدة لإعداد معجم لمصطلحات البترول كان آخرها مسودة مشروع وصلت إليها اللجنة المكلفة بإعداده بعد سبعة عشر عاماً، وحين عهد به إلى لجان لفحصه وتمحيصه لم

ير النور بعد عامين من ذلك، وهذا معجم ثانوي الأهمية يجب أن تسبقه معاجم في فروع العلم الصرف، ولكن التقصير هناك أفدح، لأن مثل تلك المعاجم لم تحظ بالدعم المالي الذي رصد لمعجم مصطلحات البترول لأسباب لا تخفى على أحد.

والمبالغة في شأن المصطلح نابعة إلى حد ما من الجهل بطبيعة اللغة التي تستعمل في العلوم الطبيعية على وجه أخص، لأن من الواجب أن يفرق المرء بين أسماء الأشياء والكائنات الحية من جانب والمصطلحات من جانب آخر، فالأولى أن تبقى الأولى على حالها لأنها بمثابة الصلة بين العلماء ذوي اللغات المختلفة، والأسماء هذه تكون في الغالب مثل أغصان وفروع انطلقت من أساس واحد، فاسم كل مركب ذي صلة بالبيريدين Pyriding لا بد أن يحتوى على هذا الاسم أو بعضه، فيُعرف عن هذا الطريق، ولا جدوى هناك من ابتداع اسم آخر للبيريدين، وما الذي أستقيده من إطلاق اسم نوسادر التراشي على المركب المكون من النيتروجين (ذرة واحدة) والهيدروجين (ثلاث ذرات) NH_3 والذي يعرفه علم الكيمياء باسم أمونيا Ammonia إذا كنت بعد ذلك أطلق اسم ميثيل أمين على المركب المشتق من الأمونيا بوضع مجموعة ذرات (CH_3) بدلاً من إحدى ذرات الهيدروجين، فالمركب الجديد مرتبط بالأمونيا بناءً واسماً، كما أن بعض الاسم الجديد (ميثيل) مرتبط بناءً واسماً بمركب آخر هو ميثان Methane، وهكذا دواليك.

ولماذا لا أسمى المادة الدبقة المتبقية بعد تكرير البترول باسم أسفلت Asphalt؟ ولماذا يقضي خبراء عديدون في العلوم واللغة ساعة أو أكثر يتناقشون حول هذا الاسم، ويرفضه بعضهم بغية البحث عن اسم تراثي ولا يجدون؟ فلم يهتد أحدهم إلى اقتراح الاسم "زفت"، وهذا من حسن الحظ لأن ذلك كان سيوقعهم في مجابهة مع عواقب ما ارتبط بهذه الكلمة من معان رديئة، وفي هذا السياق لماذا يتعنت البعض في استعمال كلمة نَفْط بدلاً من بترول مع أن التفكير المنطقي لا يمكن أن يقبل ذلك لأن النفط مادة كان يستضاء بها في السراج في أيام الحضارة العربية الإسلامية، ولا يعقل أن تلك المادة كانت البترول الخام كما يستخرج من الأرض.

غير أن هناك من الأسماء ما قد يعرب ببعض التحوير أو قد يوضع مكانه اسم صار مألوفاً من عاصروا تجربة التعريب أدخلوه من مصدر تراثي أو غيره وصار

مألوفاً مشهوراً، ففي العناصر الكيميائية مثلاً (واعذروني إذا أخذت أمثلة من ميداني) هناك النحاس والحديد والرصاص، لكن هذه مرتبطة بالجسم العلمي عبر الرموز الموحدّة في كل لغة، ومن هنا كان من العبث تناول هذه الرموز بالتغيير.

وقد نسمي الكائنات الحية من حيوان ونبات بما شئنا من أسماء بسيطة مستمدة من محيطنا، إلا أن وراء ذلك كله الاسم المركب الذي صيغ من اللاتينية وفيه اسم الفصيلة واسم الجنس، وارتباطه قوي جداً بالهيكل التصنيفي الذي يبني عليه علم الحيوان وعلم النبات، ولا مفر في الدراسة العلمية الجادة من الرجوع إليه، فهو الرابط بين أهل هذين العلمين في كل لغة.

إذاً هذه قضية أخرى حولت عن هدفها الأساسي وصارت حجة في يد من يريد مناهضة التعريب.

والمصطلح قبل ذلك كله أشبه بالكائن الحي ينمو ويتعرعرع وهو جزء من البيئة، ولا ينمو في حاضنة زجاجية؛ لذلك فالأصوب أن تولد المصطلحات وتنشأ في المؤلفات التي يجري تداولها، فيثبت المصطلح الصالح ويذوى ما لا يصلح. ولا بأس بالطبع أن يتوازي ذلك مع إعداد المعاجم لأن العمليتين تتجانح عندئذ بنوع من التكافل.

لكن الواقع يشير إلى أن اعتمادنا على إعداد المعاجم كشرط للبدء في التأليف كان سداً معيقاً خاصة وأن المعاجم عند ظهورها لا تزيد عن أنها نوع من التجميع دون الحسم في الترجيح والتفضيل.

وحيث يتعلق الأمر بالأردن اقتصر النشاط المعجمي على دراسة بعض ما أعده مكتب تنسيق التعريب التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وما أعدته الجامعات العربية المماثلة، وعلى قليل من المعاجم المتخصصة في مجالات أكثرها من غير العلوم الطبيعية، وليس بالمستطاع تقييم تأثير النشاط المعجمي على حركة تأليف الكتب، إذ يفنقر هذا إلى نوع من الدراسات.

ويجب أن لا ننسى أن اللغة العلمية يجب أن تفرق بين المصطلح والاسم، كأسماء معظم المواد الكيميائية أو أصناف الكائنات الحية، فالأولى أن "يعرب" الاسم أي أن ينقل بلفظه دون تغيير.

ويتضح مما رأينا أن الجهود المنصبة على إعداد المعاجم العلمية ليست ذات طابع محلي، فهي عربية قومية كما يدعي، لذلك فهي مبتلاة بكل عاهات العمل العربي المشترك.

3- الكتاب

من المؤلف والمتوقع في عالم العلم أن يضع أهل العلم كتباً تستعمل في التدريس، وقد لا تخلو حياة أي عالم من مثل هذا النشاط، لكن لا شك في تفاوت العلماء في الإقبال على ذلك وفي الاستعداد له، ومن يحالفه النجاح في ذلك يحظى بانتشار الصيت، ولا يخفى عليكم ما عرف عن سمعة بعض دور النشر الملحقة بالجامعات الشهيرة مثل جامعة أوكسفورد في بريطانيا.

وفي مجال الكتب اللازمة للتعليم الجامعي يجب أن يكون من سياسة الجامعات أن تشجع التأليف باللغة العربية والترجمة إليها، لكن لا يمكن أن يتبع هذا الأسلوب المثالي إلا بعد أن يصبح التعريب نهجاً ثابتاً في المعاهد العلمية، وقد تبدو في هذا القول أصداء للنقاش الذي يدور حول البيضة والدجاجة وأيهما السابق، لكن حسم الأمر قد يكون بأسلوب يجمع بين إقرار التعريب وتهيئة الأسباب والعدة لكي ينمو ويرسخ في الوقت نفسه، فمن الواجب أن تنشأ هيئات عامة تابعة للجامعات أو للحكومات تزود بالأموال لتباشر نشر الكتب من مترجم ومؤلف، وقد صار هذا نمطاً متبعاً في بعض البلاد العربية ولكن الهيئات التي برزت كانت ذات اهتمامات محلية ضيقة، ولا تخرج عن ذلك الهيئة الوحيدة التي انبثقت عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وهي "المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر" الموجود في دمشق، فهو لم يصبغ عمله بعد بطابع العمومية العربية، وما صدر عنه من كتب لم يخدم قضية التعريب على أي صورة تذكر.

وفي الأردن لم تقم أي من الجامعات الرسمية أو الخاصة بإنشاء هيئة للتعريب، كما أنه لم تنشأ هيئة حكومية لهذا الغرض.

ولكن مجمع اللغة العربية الأردني تصدى لهذه المهمة كما ذكرنا وأنفق من موارده المحدودة على بعض المترجمات العلمية الجيدة التي لاقت رواجاً في الأردن والبلاد العربية، وتبع ذلك أن برزت مبادرة لاستعمال هذه الكتب في السنة الأولى الجامعية في حينه لكنها وئدت في مهدها فلم يكتب لها الاستمرار، لكن مبادرة مجمع اللغة العربية هذه تقلصت أو توقفت من الناحية الفعلية بعد أن صار تدبير المال اللازم لبقائها يزداد صعوبة.

ولا شك في أن بروز هيئة للتأليف والترجمة والنشر تتمتع بالمقدرات المالية والفنية سيكون أمراً يشجع على التقدم نحو التعريب، وإذا كان لمثل هذه الهيئة أن ترى النور فيجب أن تكون مرتبطة بالجامعات على نحو وثيق لأن الجامعات هي المستفيد الأول وبيدها كل عناصر التنفيذ إذا أعطيت لها الوسائل والإمكانات.

4- اللغة الأجنبية

من المسلم به في الدوائر الأكاديمية أن إتقان لغة أجنبية أو أكثر أمر جوهري للمشتغلين في العلوم، لأن ذلك يفتح للدارس أو الباحث نافذة على المنشورات العلمية، فتتوسع آفاق معرفته، فالياباني والألماني يجدان من المفيد أن يعرفا الإنجليزية، كما أن من كانت الإنجليزية لغته الأم يحاول أن يتقن الألمانية، ويبرر من يستعملون اللغة الإنجليزية في التعليم الجامعي عملهم بأن هذا يرفع قدرات الطالب في اللغة الأكثر انتشاراً ويجعله أكثر قابلية للالتحاق بالدراسات العليا التي تتم غالباً في الخارج. لكن نسبة من يواصلون الدراسة بعد الدرجة العلمية الأولى نسبة قليلة بالمقارنة مع المجموع، فلا يصح أن تبني على ذلك سياسة تعليمية عامة، ومن ينتقلون بالفعل إلى الدراسات العليا هم نخبة تجعلهم مؤهلاتهم الشخصية بعيدين عن أي عجز محتمل أو متوهم في اللغة الأجنبية.

كذلك فإن واقع الحال يثبت أن هذه ليست الوسيلة الصحيحة لإتقان اللغة، فمن يصلون مرحلة الماجستير في الجامعات الأردنية درسوا لسنوات ست باللغة الإنجليزية، لكن الغالبية الساحقة منهم لا تستطيع التعبير السليم عن قضية علمية سواء أكان ذلك نطقاً أم كتابة، بل إن مفرداتهم اللغوية مشوهة في كثير من الأحيان، والسبب في ذلك واضح هو أنهم لا يتلقون أثناء ذلك تعليماً أو تدريباً لغوياً، بل إنهم لا يسمعون من الأستاذ لغة إنجليزية، بل شروحاً باللغة العامية التي تنتشر بينها المصطلحات، وحتى لو كان الطالب قد يكتسب بعض الفوائد اللغوية المحتملة من قراءة النصوص الإنجليزية، فإن قصور الفهم والاستيعاب كفيل بمحمو ذلك.

وأي خطة منطقية للتعريب لا بد أن تضع في الحسبان تدريب الطلاب اللغوي في إحدى اللغات الأجنبية أو أكثر، ويجب أن لا يترك ذلك للمبادرة الشخصية، وما ذكرنا عن توفير الكثير من الوقت عندما تدرس المواضيع العلمية باللغة العربية، يتيح

للطلاب من الوقت ما يجعلهم يدرسون لغة أجنبية إلى مرحلة متقدمة أن وجدوا في أنفسهم الميل لذلك، ومن وسائل تقوية هذا الاتجاه أن يشمل البرنامج العلمي مادة أو أكثر تدرس باللغة الأجنبية وخصوصاً تلك المواد المتصلة بالبحث المكتبي.

الخلاصة

لا بد من انتشار المجتمع الأردني والمجتمعات العربي من دوامة التخلف العلمي والتكنولوجي، بقفزة تنقلها من الموجة الأولى الزراعية حسب تعريف توفلر لمرحل الحضارة، لأن العالم المتقدم قد بدأ بالفعل خطواته للانتقال إلى الموجة الثالثة، عصر ما بعد الصناعة بعد أن مر بالموجة الثانية الصناعية وأوشك أن يتخطاها، وفي سبيل هذا الهدف لا بد من أن تكثف هذه المجتمعات استعانتها بالعلم والتكنولوجيا.

وقد ألمحنا إلى بعض مظاهر التخلف العلمي في بلاد العالم النامي، وهي مظاهر للاقتصاد المتدهور في بلاد الجنوب، وللقاعدة الواهية من العلم والتكنولوجيا، والأمر في تقاوم متواصل لأن متطلبات العلم الحديث من الأجهزة والمعدات عالية جداً، لذلك لا يوجد إزدهار حقيقي للعلم إلا في المراكز الاقتصادية ذات الغنى البارز، فمراكز العلم الأساسية هي في الشمال الغني المتكاثف وبعض تابعه في الجنوب، أما الأغلبية الساحقة من أهالي بلاد الجنوب فهي مشغولة بتدبير لقمة العيش أو بالبحث عن علاج لمصائب الديون الأجنبية التي وقعوا في إسارها أحياناً بسوء أفعال حكوماتهم، فنذهب في تسديد فوائد الديوان خيرات أراضيهم من الموارد الطبيعية أو الزراعية التي تتناقص أسعارها باستمرار، في حين تزداد أيضاً أسعار منتجات الشمال من أدوات الصناعة والتكنولوجيا.

فأي نهضة علمية عربية في المستقبل لا تعدو أن تكون وهماً وسراباً، وتحقيقها يدخل في باب المعجزات، إلا إذا أقدم العرب على الاتحاد والاندماج في ميادين بعد تكرار فشلهم في الاتحاد السياسي.

والأمر ليس من الخوارق، وإنما هو معجزة بالمعنى الذي توصف به المنجزات البشرية، ويمكن أن تهيأ لها الأسباب لتصبح واقعاً، فمن غير المجدي التفكير بأن دولة عربية تستطيع بمفردها إعداد مقومات العلم الحديث، لكن كتلة عربية ذات اقتصاد مزدهر يمكن أن تكون الأساس السليم لذلك، فميادين العلم الحديث النشطة

كالفلك وعلوم الفضاء والبيولوجيا الجزيئية والطاقة والاندماج النووي مثلاً تستعمل أجهزة ومعدات مثل المقاريب (التيليسكوبات) الضوئية أو الراديوية والمعدات الإلكترونية الخاصة بالكشف والتحليل والمتابعة، والحواسيب والمسجلات النووية وغيرها.

والنفقات التي تلزم لذلك تقدر بالبلايين، لأنها يجب أن تتناول إلى جانب ذلك الإعداد الصحيح لفرق العمل حتى تستعمل هذه الأجهزة على نحو مجد لا يتهدهد التوقف بسبب نقص الأموال أو الأفراد، وحتى مجالات البحث العلمي الأقل مما ذكر تعجز أي قطر عربي منفرد لأن تكاليفها تصل إلى عشرات أو مئات الملايين. وفي أيامنا هذه مثال صارخ للنفقات المرتفعة للعلم تتناقل أنباءه جميع وسائل الإعلام، وهو مراقب هابل الذي يعمل خارج نطاق الغلاف الجوي لأن الصور الملتقطة من هناك أنقى وأدق من تلك التي تلتقط من مرصد مقام على قمة أحد جبال الأرض التي يطراً عليها التشويش بفعل الجو، وأساس هذا المراقب فكرة راودت الفلكي الذائع الصيت إرنست هابل قبل عشرات من السنين، وطبقت الآن وسمي باسمه، فهذا المراقب بما فيه من أجهزة دقيقة زادت تكاليفه على بليون دولار بالإضافة إلى نفقات وضعه في مداره، وحتى صيانته التي تمت مؤخراً وصلت إلى حوالي 350 مليون دولار، وفي بداية عهده كانت الصورة الواحدة تكلف عشرات الألوف من الدولارات، لكنها الآن تكلف حوالي أربعة آلاف دولار، وهي بذلك أبعد من الثريا عن فلكي في إحدى البلاد العربية.

وحين نبحت في من تولوا المشروع ومن يستفيد منه نجد أن الولايات المتحدة تعاونت فيه مع أوروبا الغربية، فهناك القادرين على ذلك وهم المستفيدون منه. ونسمع الآن أن اليابان سترسل مراقباً راديويّاً إلى الفضاء شبّهت مقدرته أو مُثّل مقدرته شخص يقف في مدينة لوس أنجلوس على رؤية قطعة نقدية ملقاة على رصيف في طوكيو.

فالترقي في ميادين العلوم بحاجة إلى كل ذلك وهو بحاجة إلى التعريب كما بينا لأنه أحد العوامل التي تمكن من الإعداد المطلوب بحيث يتحول الدرس القراءة إلى فهم أفضل واستيعاب أقوى وإلى ابتكار وإنجاز.

وقد أبرزت دور العامل الاقتصادي لأنه ركن أساسي بل هو الآن نقطة الارتكاز في نجاح رسالة التعريب بوجه خاص، لأن إعداد الكتب والمنشورات الجيدة ونشرها في أرجاء العالم العربي يتطلب نفقات غير يسيرة وأجهزة فنية للطباعة والإخراج المتقن لا يتسنى الحصول عليها إلا بتوافر المال، فالعلم الحديث ذو نفقات باهظة كما ذكرنا، ولكن المال الذي ينفق في سبيله سواء أكان في ميدان التعليم والتدريب أم في مجال البحث هو مال ينفق في غاية شريفة.

المراجع

- ١ - اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث، عبدالكريم خليفة، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني 1987م.
- ٢ - عودة إلى تعريب التعليم العلمي، عادل أحمد جرار، مجلة أفكار عدد (20) 1975م.
- ٣ - مدخل إلى مجمع اللغة العربية الأردني. منشورات مجمع اللغة العربية 1988م.
- ٤ - تعريب التعليم العالي، عفيف حسن، الكاتب للثقافة الإنسانية والتقدم مجلد 7 عدد 71، 1986م.
- ٥ - The Third Wave, Alvin Toffler, Pna Books, 1980.
- ٦ - The GAIA Atlas of planet Management, Editor Norman Mayers, Pna books, p. 204.
- ٧ - Our common Future, The report of the world commission on Environment and Development, p.87.
- ٨ - Address at the Inaugural Session of the Round Table Session On Development: The Human Dimension M, Abdus Salam, Istanbul 2-4 Sep. 1985.
- ٩ - "الحياة مع لغتين" (الثنائية اللغوية)، محمد علي الخولي، الفصل العاشر، الطبعة الأولى، 1988.